AMCDD
Alliance Marocaine pour le Climat
et le Développement Durable

الائتلاف المغربي من أجل
المناخ والتنمية المستدامة

ملخص

تصريح الائتلاف المغربي من أجل المناخ والتنمية المستدامة
موجه للفاعلين الدوليين بمناسبة انعقاد مؤتمر الأطراف 21 بباريس حول التحديات المناخية
(ت 2) دولي

في سياق التحضير لمؤتمر الأطراف 21 حول المناخ المزمع عقده بباريس خلال دجنبر 2015، نظم الائتلاف المغربي من أجل المناخ والتنمية المستدامة(إ.م.م.ت.م) ندوة بالرباط يوم 12 شتمبر 2015 حول ما يطرحه المؤتمر من تحديات على المستوى الكوني وما يفرضه من التزامات في مجال الحد من ارتفاع الحرارة وتكييف أنماط التنمية.

و في هذا الإطار، فإن الائتلاف المكون من غالبية جمعيات وشبكات الجمعيات المغربية العاملة في مجال البيئة يتوجه بالنداء إلى جميع القوى الحية و كل الفعاليات الإجتماعية الدولية من أجل التعبئة و المشاركة بفعالة لإسماع صوتها المطالب بانقاذ كوكب الأرض و مواجهة التهديدات المناخية المحدقة به من خلال ضرورة الوصول لاتفاق تاريخي كوني عادل و نافذ بباريس.

في هذا الإطار، يسجل الإئتلاف ما يلي:

- **تأثر المغرب بشكل كبير بتداعيات التغيرات المناخية بحكم تواجده الجغرافي بافريقيا ضمن المناطق الأكثر هشاشة والأكثر تأثرا بالتغيرات المناخية، بالرغم من كونها من أقل مناطق العالم انتاجا للغازات الدفيئة.**
- **الخطورة المتنامية لآثار التقلبات المناخية ذات المصدر البشري على شتى مناحي الحياة فوق كوكب الأرض، من منابع الموارد المائية والأمن الغذائي و الصحة والتنوع البيولوجي البري والبحري. و ما يطرحه ذلك من انعكاسات على تعميق الفوارق بين شعوب و داخل المجتمعات أنفسها. و اعتبار التغيرات المناخية عاملا معرقلا للمجهودات والمساعي الرامية إلى تحقيق أهداف الألفية الإنمائية وأهداف التنمية المستدامة لما بعد 2015؛**
- **الوضعية المقلقة للبلدان النامية خاصة بالقارة الإفريقية التي تعتبر الأقل انتاجا لإنبعاثات الغازات الدفيئة على المستوى العالمي والأكثر عرضة لآثارها الضارة (4% من نسبة الانبعاثات مع أنها تضم 6 دول إفريقية توجد ضمن 10 دول الأكثر تضررا من جراء التغيرات المناخية على المستوى الدولي)؛**

- **تفاقم مشاكل سكان القارة الإفريقية الأكثر حاجة باعتبارهم يعيشون بأراضي تتسم بالهشاشة الإيكولوجية أصلا. فضلا عن سياسات دولها المعتمدة على القروض الخارجية و الاستكانة إلى الحلول الغير المستدامة و اعتمادها نماذج تنموية لا تراعي خصوصياتها وتعمق من مشاكلها.**
- **ضعف و عدم كفاية الأرصدة المالية المخصصة لمواجهة تحديات التغيرات المناخية، خاصة بالنسبة للبلدان الإفريقية التي تحتاج موارد مالية ضخمة لمواجهة أثار التغيرات المناخية.**

بناءا على ما سبق يوجه الإئتلاف دعوته إلى جميع أصحاب القرار و عموم المعنيين، من حكومات وبرلمانات و هيئات و جمعيات المجتمع المدني على المستوى الدولي للعمل على:

1- **السعي بباريس إلى اتفاق يتسم بالإنصاف والعدل والإلزام القادر على مواجهة التحديات المطروحة بخصوص التغيرات المناخية. أخذا بعين الإعتبار المسؤولية المشتركة والمتفاتة بين دول الشمال و الجنوب.**

2- **توفير التمويلات الضرورية عبر الصندوق الأخضر وصناديق إضافية لضمان الآليات القادرة على الاستجابة لحاجيات الدول الأكثر تأثرا بالتغيرات المناخية. مع تحقيق التوازن بين التمويلات الخاصة بالتكيف و تلك المخصصة للتخفيف. و جعل هدف توفير 100 مليار دولار في أفق 2020 كحد أدنى لهذه التمويلات.**

3- **ضرورة التعجيل بتقديم المساهمات الوطنية المحددة (INDC) بخصوص الحد من انبعاثات الغازات المسببة للإحتباس الحراري قبل انعقاد مؤتمر باريس. بكيفية تضمن تثبيت معدل الحرارة على المستوى الدولي في نسبة لا تتجاوز درجتان (2°) و بشكل يتلائم مع المسؤوليات المتفاوتة حسب مسؤوليات الدول التاريخية والحالية وإمكانياتها المالية.**

4- **جعل المخاطر المناخية التي تهدد الدول مناسبة للتحول نحو نموذج للتنمية المستدامة. و ذلك بتبني مقاربة شمولية و مندمجة لإدماج التغيرات المناخية في السياسات التنموية و تشجيع مشاريع الطاقات المتجددة و النجاعة الطاقية و الإقتصاد الأخضر.**

5- **تشجيع الاقتصاد الأخضر باعتباره رافعة لخلق الثروات وفرص العمل عبر اعتماد الدول للاستراتيجيات والبرامج المندمجة و المتعددة القطاعات للانتقال نحو تحقيق نمو أخضر مستدام وعادل.**

6- **إعادة النظر في السياسة الدولية بخصوص تنقل رؤوس الأموال والأشخاص، وكذا سياسة الهجرة واللجوء. و ذلك بالأخذ بعين الاعتبار للتداعيات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المتزايدة للتغيرات المناخية.**

7- **ضرورة تعزيز التعاون شمال جنوب بخصوص تطوير المعرفة والبحث العلمي في مجال التغيرات المناخية بالدول النامية.**

8- **دعوة مسؤولي الحكومات لتمكين الفاعلين بالمجتمع المدني من لعب أدواره، و ذلك عبر وضع نظم قانونية و تنظيمية لتعزيز الديمقراطية التشاركية و تأهيل المجتمع المدني للقيام بأدواره في مجالات التوعية والتحسيس و التأطير و الترافع و مواكبة وتتبع السياسات الوطنية والدولية.**

9- تأمين الوسائل الكفيلة لعمل مركز الكفاءات في مجال التغيرات المناخية (4C) بالمغرب الذي يرمي إلى تكوين الفاعلين الأفارقة بالقطاعين العام والخاص والأطر الجامعية ، والفاعلين بجمعيات المجتمع المدني من أجل تقوية قدراتهم في مجال المناخ.

الرباط، في 12 شتنبر 2015